OPEN ACCESS DOLJ
مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

جريمة الظل والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال واستراتيجيات التحصين الوقائي

أ . د . عمـــر مولـود دنـس*
كلية الاقتصاد العجيلات، بجامعة الزاوية ،ليبيا
o.danis@zu.edu.ly
6452-0185-0002-0009
تاريخ الارسال 2026/6/11م تاريخ القبول 2026/7/17م

The Shadow Crime and the Economic and Social Implications of Money Laundering: Preventive Immunization Strategies

Prof. Dr. Omer Molood Danis
Faculty Member at the University of Zawiya
College of Economics, Al-Ajailat
o.danis@zu.edu.ly
0009-0002-0185-6452

Abstract

This study explores money laundering as one of the most serious economic crimes, commonly referred to as the "shadow crime," due to its profound and damaging impact on national economies. It examines the economic and social repercussions of this phenomenon on both developed and developing societies, as well as its adverse effects on economic and social stability. Money laundering distorts markets, weakens trust in financial institutions, and exacerbates social inequality. Furthermore, the study discusses preventive immunization strategies that states and institutions may adopt, including strengthening legislative frameworks, enhancing financial monitoring mechanisms, and intensifying international cooperation to combat this transnational phenomenon.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026 ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــــــص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة غسيل الأموال باعتبارها إحدى أخطر الجرائم الاقتصادية التي تلحق أضرارًا جسيمة باقتصاديات الدول، والتي تُعرف بـ "جريمة الظل"، لما لها من انعكاسات وآثار اقتصادية واجتماعية على المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، إضافة إلى آثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إذ تؤدي إلى تشويه الأسواق، إضعاف الثقة في المؤسسات المالية، وزيادة الفجوة الاجتماعية. كما تستعرض الدراسة استراتيجيات التحصين الوقائي التي يمكن للدول والمؤسسات تبنيها، مثل تعزيز التشريعات، تطوير آليات الرقابة المالية، وتكثيف التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

المقدمة:

قد يعتقد البعض أن لظاهرة غسيل الأموال آثاراً إيجابية خاصة عندما تأخذ الصورة العينية التي تتمثل في إقامة المشروعات والاستثمارات التي تنعش الاقتصاد القومي لأي دولة، وتوفر فرص عمل للكثير من المواطنين، ولكن في حقيقة الأمر هي رئة صناعية تتنفس من خلالها الجريمة المنظمة، ومصادرها غير مشروعة، تم تحصيلها من أنشطة محرمة (مثل تجارة المخدرات، السلاح، الفساد السياسي، والتهريب)، بهدف دمجها في النظام المالي الرسمي دون إثارة الشبهات. وأيضاً لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، خاصة وأنها أتت من نشاط اقتصادي غير حقيقي، ومن أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة حدوث ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.، وهناك نوعان من الأثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال، هما الأثار الاقتصادية والأثار الاجتماعية وسنتعرض لهما بشيءٍ من التفصيل.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

يسعي هذا البحث إلى التعرف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه ظاهرة غسيل الأموال في دول العالم المتقدمة والنامي على حد السواء حيث احتلت هذه الظاهرة أهمية كبيرة في الفترة الأخير في أجندة السياسة العالمية، كغيرها من القضايا المهمة التي سعت دول العالم إلى البحث عن وسائل لمكافحتها والحد منها، لأنها أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها، والبحث عن الوسائل والتدابير للحد من تفاقمها، الأمر الذي دفع بالمصارف المركزية إلى سن العديد من التشريعات القانونية لتشديد الضوابط على البنوك التجارية للحد من انتشار هذه الظاهرة، وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة التالية:

1- هل تحاول المصارف التجارية التغلب على الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم وانتشار جريمة غسيل الأموال فيها؟

2- هل تملك المصارف التجارية موظفين يتمتعون بالكفاءة المهنية والأخلاقية التي تمكنهم من العمل في مكافحة جرائم غسيل الأموال بحرفية؟

أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى التعرف على ظاهرة غسيل الأموال والأساليب المتبعة في تنفيذها.

2- يهدف البحث إلى التعرف على الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة على الدول المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار مدى خطورة ظاهرة غسيل الأموال على الدول اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك التعرف على الوسائل المستخدمة في مكافحتها، وتوضيح الدور الرئيسي للمصارف التجارية في القضاء على هذه الظاهرة باعتبارها الملعب الأكبر لهذه العمليات وفي نفس الوقت الرادع الأكبر لها، والوقوف على التحديات التي تواجههم في هذا السياق، ومعرفة الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساعدهم في الحد من انتشارها.

الكلمات المفتاحية: جريمة الظل، غسيل الأموال، الجرائم الاقتصادية ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، الرقابة المالية ، التحصين الوقائي

الإطار النظري للبحث

اولاً: - الأثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال:

تتجاوز أضرار غسيل الأموال الأفراد لتضرب مفاصل الاقتصاد الوطني والدولي، ومن أبرز هذه الآثار:

1_ أثر عملية غسيل الأموال على الدخل القومي.

يظهر أثر غسيل الأموال على الدخل القومي في عدة صور، يظهر أولها جليا في هروب الدخل غير المشروع إلى الخارج، لأن خروج هذه الأموال من الدولة سوف يحرم الاقتصاد من استثمارها في الداخل، وبالتالي من زيادة الدخل القومي، وإن تدفق الأموال القذرة وخروجها بشكل مفاجئ يربك حسابات السيولة والطلب على العملة، مما يجعل السياسات النقدية للدول غير دقيقة وقائمة على بيانات مضللة ،أما الصورة الثانية فهي الصورة العينية والتي يمكن أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستهلاك بشكل

يفوق زيادة الدخل القومي، وتسهم في حدوث خلل اقتصادي ينجم عنه حدوث استهلاك يفوق حجم المدخرات، دون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة إلي ذلك فإن الأنشطة المرتبطة بعملية غسيل الأموال عادة ما تكون هاربة من الضرائب المستحقة عليها، مما سيترتب عليه انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية، بالإضافة إلى الخلل الذي سيصيب المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي، ومعدل البطالة، مما يصعب الأمر على السلطات النقدية في الدولة من رسم السياسات السليمة, كما أنها لن تستطيع أن تحرك النشاط الاقتصادي بالشكل الذي تريده, لأن جزء كبير من هذا النشاط لا تعلم عنه شيئاً ولا تستطيع التحكم فيه الأمر الذي سيضطرها إلى فرض ضرائب جديدة، أو زيادة العبء الضريبي الحالي (كما هو في ضريبة بيع النقد الأجنبي في ليبيا) الذي سيتحمله دافعي الضرائب والممولين, مما سيؤدي إلى انخفاض دالة الرفاهية في المجتمع, في الوقت الذي لا يتأثر فيه الأفراد الذين يحصلون على دخول غير مشروع.

2_ أثر ظاهرة غسيل الأموال على توزيع الدخل القومي:

تؤثر عملية غسيل الأموال على وظيفة الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي بالكيفية التي تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظام الضريبي، مما سيؤدي إلى حدوث سوء في توزيع الموارد الاقتصادية في المجتمع، وعمل غسيل الأموال أيضا على انخفاض عائدات الدولة من إيراداتها، مما يؤدي ألي تدفق الأموال القذرة وخروجها بشكل مفاجئ يربك حسابات السيولة والطلب على العملة، مما يجعل السياسات النقدية للدول غير دقيقة وقائمة على بيانات مضللة ، تؤدي إلى تفاقم العجز في ميزانيتها العامة، وهذا يعني أنه يؤدي إلى الحد من قدرة السياسة المالية على توزيع الدخل القومي بالشكل العادل بين فئات المجتمع المختلفة.

3_ إثر عملية غسيل الأموال على الإدخار المحلي:

ترتبط عملية غسيل الأموال والادخار المحلي بعلاقة عكسية فكلما زادت عمليات غسيل الأموال كلما انخفاض الادخار المحلي بسبب هروب الأموال إلى الخارج, وبالتالي انخفاض المدخرات التي كان من الممكن أن تتحول إلى استثمارات, ومن جهة أخرى فإن عملية غسيل الأموال لن تكون ذات فائدة للمجتمع إذا ما تمت عن طريق التصرفات العينية كشراء التحف والمضاربة في الأراضي والعقارات, وفي كلتا الحالتين يقل معدل الأموال المتجهة إلى الادخار, مما يؤدي إلى عجز الحكومات عن تمويل برامجها الاستثمارية , ويقل التشغيل, وينخفض بالتالي معدل النمو

الاقتصادي, وقد تضطر الدولة إلى الاستدانة من الخارج الأمر الذي يعني المزيد من الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

4_ أثر ظاهرة غسيل الأموال على معدل التضخم.

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى ارتفاع التدفق النقدي نحو الاستهلاك لدى بعض الفئات التي تفتقر إلى الرشد في الاستهلاك، والتي لا تقيم وزناً للمقارنة بين المنفعة الحدية للنقود الحالية، والمنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة، مما سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وحدوث موجات تضخمية مرتفعة مصحوبة بتدهور القوة الشرائية للنفود، هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى النقدي الدولي فنظراً لأن عملية غسيل الأموال وما يرتبط بها تتم عبر بنوك متعددة على مستوى العالم فإن ذلك سيساهم برفع السيولة الدولية، مما ينجم عنه حدوث موجات تضخمية بصورة مستقلة عن أسواق السلع والخدمات.

5_ أثر ظاهرة غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية.

نظراً للارتباط الوثيق بين ظاهرة غسيل الأموال وتهريب الأموال إلى الخارج, فإن ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية، لأن ذلك يعني المزيد من الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد إيداعها في البنوك الخارجية، أو بغرض استثمارها في الخارج، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات التي تم تحويلها إليها، وذلك لسهولة تحويلها من دولة إلى أخرى، مما سيؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وعجز ميزان المدفوعات وحدوث عجز في السيولة من النقد الأجنبي، مما يهدد احتياطات الدولة من العملات الأجنبية المدخرة لدى المصرف المركزي .(وهذا ما يحدث في الوقت الحالي في ليبيا من الطلب المتزايد على العملات الأجنبية التي يتم تحويل) ، بالإضافة إلى ذلك فإن خروج النقد الأجنبي من الدولة سوف يعمل على زيادة العرض من العملة المحلية مقابل زيادة الطلب من العملة الأجنبية، مما يؤثر سلباً على سعر صرف العملة المحلية للدولة، ومن جهة أخرى فإن زيادة النفقات من النقد الأجنبي اياً كان مصدرها سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما سيؤدي إلى رفع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الحقيقية.

6_ أثر ظاهرة غسيل الأموال في تشويه المنافسة في القطاع المالي وتشويه صورة الأسواق المالية:

تؤدي عملية غسيل الأموال إلى تشويه عملية المنافسة داخل القطاع المالي، وتبقي على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة بصورة مصطنعة، تلك المؤسسات التي

تتأثر بسهولة بإغراءات غاسلي الأموال مما يحول هذه المؤسسات إلى محل للقيام بهذه العمليات، الأمر الذي يجعلها في موقع منافسة للمؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأموال التي يتم غسيلها من خلال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، تمثل عائقا أمام تنفيذ سياسات تحرير الأسواق المالية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المشروعة، وبالتالي تشويه صورة تلك الأسواق.

7_ أثر ظاهرة غسيل الأموال على إفساد مناخ الاستثمار:

لا يهتم غاسلي الأموال بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه، لأن جُل اهتمامهم منصب على شرعنة هذا الاستثمار، وتوفير الغطاء الشرعي لعملياتهم أكثر من أي شيء أخر، الأمر الذي ينتج عنه إفساد المناخ الاستثماري، لأن إدخال تلك الأموال الغير مشروعة في الدورة المالية، يؤدي إلى إخفاء مصدرها، وإضفاء الصبغة الشرعية عليها، كما يضخ كميات كبيرة من الأموال في الدورة النقدية والمالية بصورة عشوائية وغير مدروسة.

ثانياً الاثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال:

بالإضافة الأثار الاقتصادية السالفة الذكر لظاهرة غسيل الأموال، هناك أيضا أثار اجتماعية لا تقل خطورة عن سابقتها وتتمثل تلك الأثار في التالي:

1_ أثر ظاهرة غسيل الأموال على البطالة:

إن هروب الأموال إلى خارج الدولة عبر القنوات المصرفية وغيرها سيؤدي حتما إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الخارج، مما يجعل تلك الدول التي هرب منها رأس المال عاجزة عن الإنفاق على الاستثمارات الازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين من الخريجين والباحثين عن العمل من غير الخريجين، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة فيها، بالإضافة إلى ذلك فإن جانباً هاماً من الأموال التي يتم غسلها بالخارج هي دخول ناتجة عن الفساد السياسي والإداري الذي يؤدي إلى تسرب جزء كبير من المعونات والمنح والقروض الأجنبية إلى جيوب المفسدين، بدلا من توجيهها إلى الاستثمار المنتج الذي يساعد على عملية التوظيف وتخفيض البطالة.

2_ تدني مستوى المعيشة:

تؤدي ظاهرة غسيل الأموال على توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيء، كما يزيد من أعباء الفقراء وزيادة الفجوة بينهم وبين الأغنياء، الأمر الذي يعني وجود أثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، من خلال اختلال الهيكل الاجتماعي، وتدني المستوى المعيشي للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع، وقد

خلقت عمليات غسيل الأموال نوعا من الاختلال في الهيكل الاجتماعي داخل الدول، وهذا يترتب عليه العديد من النتائج هي:

أ_ اهتزاز الثقة لدى أفراد المجتمع، وتراجع دافع الحرص على العمل لديهم حيث يشعر المواطنون بالإحباط والظلم عندما يلاحظون نفوذ أصحاب الثروات غير المشروعة وإفلاتهم من العقاب، مما يضعف هيبة القانون والانتماء الوطني.

ب_ تساقط الكثير من القيم الاجتماعية الموروثة داخل المجتمع.

ج_ انتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم.

د_ إضعاف الولاء والانتماء للوطن عند بعض شرائح المجتمع، وذلك مع تزايد السلبية واللامبالاة لدى أفراد المجتمع.

هـ_ عدم توافر الاستقرار الاجتماعي اللازم للقيام بعملية التنمية.

3_ انتشار الأوبئة:

تؤدي عملية غسيل الأموال خاصة تلك التي تنتج عن الفساد الإداري إلى نتائج سيئة في إنشاء بعض المشاريع الحساسة مثل مشاريع المياه والصرف الصحي التي تفتقر إلى دراسات الجدوى الاقتصادية عند إنشائها, حيث يكون الهدف منها هو تحقيق الربح فقط , والتي ينتج عنها عدم التنفيذ الصحيح لهذه المشاريع , فتصبح هذه المشارع مضرة جدا بالمجتمع بدلا من أن تشكل مصدر نفع له, مما ينعكس بشكل سلبي وخطير في انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمع, هذا بالإضافة إلى الأوبئة الاجتماعية التي تهدد المجتمع خاصة الأمراض الناتجة عن انتشار المخدرات والدعارة وتولي عصابات منظمة السيطرة عليها نظرا للعائدات المالية الضخمة التي تجنيها من وراء ممارسة تلك الأعمال .

4_ استغلال الأيدي العاملة المتدنية الأجر:

أوضحت دراسة أجريت في سويسرا أن العديد من الشركات الرأسمالية الكبيرة تقوم تحت شعار إنشاء المشاريع الجديدة في دول العالم الثالث، باستغلال الأيدي العاملة المتدنية الأجر، لتصنيع معدات ومواد

وبضائع، كي تبيعها بأسعار تنافس الطبقات الغنية والمتوسطة، محققة أرباحا طائلة، مضافا عليها الأموال المغسولة من أجل إخفاء مصادرها.

5_ الحيلولة دون تبوء أصحاب الكفاءات مجالات العمل:

يؤدي وجود ظاهرة غسيل الأموال إلى ظهور أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة، الامر الذي يؤدي إلى سيطرة هذه الطبقة على المراكز الاقتصادية والسياسية في المجتمع، ويمنعون أصحاب الكفاءات من الوصول إلى هذه المراكز،

خوفا من صف مصادر أموالهم غير المشروعة وتهديد مراكزهم التي توصلوا إليها من امتلاكهم لتلك الأموال.

6- تآكل قيم العمل والنزاهة:

عندما يرى الشباب أن مسارات الثراء السريع والمشبوه تحقق مكانة اجتماعية أسرع من التعليم والعمل الجاد والمثابرة، تنهار المنظومة الأخلاقية للمجتمع.

ثالثاً الإجراءات والتدابير الوقائية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

لمواجهة هذا الوباء المالي، يتطلب الأمر تبني استراتيجية وقائية صارمة ترتكز على محاور تشريعية، تقنية، وأمنية، وحيث تعتبر المصارف من أهم القنوات التي يستخدمها غاسلي الأموال في تنفيذ عملياتهم، لذلك وجب على المصارف اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير المصرفية التي من شأنها أن تقطع الطريق أمامهم في تنفيذ عملياتهم. ومن هذه التدابير ما يلي:

1_ تطبيق القواعد المصرفية: ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

أ_ مبدأ اعرف عميلك (KYC):

يجب على المصرف أن يلزم موظفيه بتكوين قاعدة بيانات كاملة عن العملاء الذين يتقدمون لفتح حسابات جديدة، مع الاحتفاظ بنسخة من كافة المستندات الأصلية للعميل، ونوع وطبيعة عمله ومكان سكنه، لتكون تلك القاعدة أساسا للتأكد من هويته للبدء في التعامل معه كعميل جديد، الهدف منه منع فتح حسابات وهمية أو مجهولة المصدر وتتبع هوية المستفيد الحقيقي، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة مراقبة حركة حساب العميل، والتبليغ فورا في حالة وجود أي اشتباه.

ب_ مبدأ اعرف عميل عميلك:

يعتبر هذا الإجراء من التدابير المهمة لمراقبة عمليات غسيل الأموال، وهو من الأدوات الهامة بالنسبة للعمليات المصرفية ببنوك المراسلة للكشف عن العمليات المشبوهة.

ج_ مبدأ اعرف موظفك:

من أساسيات محاصرة عمليات غسيل الأموال أن يختار المصرف الموظف النزيه الذي يتحلى بالأمانة وحسن السلوك وقوة الشخصية، لضمان قدرته على التصدي لمحاولات الإغراء، بالإضافة إلى ضرورة معرفة المصرف بحالة الموظف المادية عند التحاقه بالعمل أو تركه له.

د_ مبدأ اعرف البنك المراسل:

يجب على المصرف أن يتأكد من المجود المادي والفعلي للبنك المراسل الذي يحول عليه العميل أمواله خارج الدولة، ويقوم بالوفاء بالخدمات البنكية له من تحويلات برقية وشيكات وخطابات واعتمادات، بالإضافة إلى التزام البنك المراسل باتفاقيات عمليات غسيل الأموال.

هـ_ الفرق بين العمليات العادية والعمليات المشكوك فيها:

على موظفي المصرف أن يدركوا الفرق بين العمليات غير العادية التي تطرأ فجأة على حسابات بعض العملاء، مثل حركات السحب أو الحوالات الواردة أو الصادرة، التي تطرأ فجأة على حسابات بعض العملاء وتتبعها ومعرفة حقيقتها، بالإضافة إلى ضرورة معرفتهم بما يسمى بالعمليات المشكوك فيها في حالة عدم تمكن العميل من إثبات سلامتها وقانونيتها.

و_ الجهل المعتمد:

ويسمى باللامبالاة المقصودة، وهي عدم انتباه الموظف أو تجاهله لبعض العمليات المثيرة للشك، وبمعنى

أخر أن يشارك الموظف في تمرير بعض العمليات المصرفية المشبوهة عن قصد أو غير قصد.

ز_ التقارير والإبلاغ:

من الإجراءات والتدابير المهمة لمكافحة عمليات غسيل الأموال داخل المصارف، هو التبليغ فوراً في حالة وجود أي اشتباه في أي عملية من العمليات التي تتم، ويكون ذلك عن طريق تعيين شخص ذو كفاءة وضمير تكون مهمته تلقي التقارير عن العمليات أو العملاء أو الجهات المشتبه في قيامها بعمليات غسيل الأموال.

ح_ التوفيق بين مكافحة غسيل الأموال وقواعد العمل المصرفي:

توجد هناك بعض المشاكل المتأتية من تطبيق بعض القواعد المصرفية مثل الالتزام بمبدأ السرية المصرفية، أي التزام المصرف بعدم إفشاء أسرار عملائه، الأمر الذي يصب في مصلحة غاسلي الأموال ويسهل عليهم القيام بهذه العملية.

2_ المؤشرات الدالة على العمليات المصرفية المشبوهة:

من الضروري أن يكون المصرف دور وحدات التحريات المالية (FIU) المستقلة وتزويدها بالصلاحيات. على دراية تامة باستقبال البلاغات عن العمليات المشبوهة وتحليلها وإحالتها للقضاء فوراً، والعمليات المصرفية المشبوهة التي ترد إليه، مثل تلك التي تتعلق بالعميل أو بالعمليات المالية التي تقوم بها، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ_ قيام أحد الأفراد أو أحد المؤسسات بدفع مبلغ مالي كبير جدا نقدا، في حين أن الأنشطة الظاهرة له تسدد بالشيكات، أو تحويلات وغيرها من وسائل الدفع.

ب_ الازدياد لإيداعات أحد الأفراد أو المؤسسات الذي يتم نقدا ودون أسباب واضحة، خاصة إذا حولت تلك الإيداعات في وقت قصير إلى مال ليس له علاقة بأنشطة العميل المعتادة.

ج_ العملاء الذين تتضمن مدفوعاتهم أوراق مزورة أو عمليات زائفة.

د_ العملاء الذين يحولون مبالغ طائلة عبر الصراف الآلي ويتجنبون التعامل المباشر مع موظفي المصرف.

ه_ شراء شيكات مصرفية أوشيكات سياحية نقدا وبمبالغ كبيرة من قبل عملاء مؤقتين أي لا تربطهم علاقة دائمة بالفرع المعني، مثل امتلاك ودائع تحت الطلب، أو استئجار خزنة داخل المصرف.

و_ الإكثار من تنفيذ عمليات نقدية كبيرة تفوق مقدرة العميل العادية.

ز_ الحركات غير العادية لأحد الحسابات التي كانت تشهد استقرارا في عمليات السحب والإيداع.

ح_ شراء كميات كبيرة من المعادن الثمينة من قبل عملاء مؤقتين.

ط_ العملاء الذين يطلبون خدمات لإدارة أموال بعملات أجنبية أو مستندات لا يكون مصدرها واضحا أو متوافقا مع وضع العميل.

ي_ العميل الذي يقدمه فرع لمصرف أجنبي أو مؤسسة تابعة لمصرف موجود في بلد تنتشر فيه عمليات غسيل الأموال

3- الالتزام الصارم بمعايير مجموعة العمل المالي الدولية.(FATF) وتبادل المعلومات الفورية مع الدول الأخرى لمحاصرة الجريمة العابرة للحدود.

4- رفع وعي الموظفين في القطاع المالي والمواطنين بخطورة الظاهرة بهدف خلق جدار حماية مجتمعي يرفض التستر على أي تعاملات مالية مشبوهة.

رابعاً ــ النتائج السلبية لغسيل الأمـــــوال:

من خلال التحليل العميق لهذه الظاهرة، نخلص إلى النتائج الجوهرية التالية:

1- العلاقة الطردية بين الفساد والتدفقات المشبوهة: في مكافحة غسيل الأموال لا يمكن أن تنجح بشكل معزول دون محاربة منافذ الفساد الإداري، والسياسي التي تولد هذه الأموال أصلاً.

2_ النتائج الاقتصادية:

تتسبب هذه الظاهرة في ظهور أثر سلبي على الاقتصاد الوطني بسبب غسيل

الأموال، حيث تتراجع رؤوس الأموال السليمة واستبدالها بأموال غير قانونية يسعى المجرمون في نشرها ضمن سوق اقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية، الأمر الذي يؤثر سلبا على قيمة العملات المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.

3_ النتائج السياسية:

تتمثل النتائج السياسية في تهديد الاستقرار السياسي للدولة بسبب استخدام الأموال المغسولة في تمويل عمليات غير قانونية وإجرامية قد تؤدي إلى انتشار تهديد أمني وقومي للدولة.

4_ نتائج اجتماعية:

وهي النتائج التي تؤثر على البيئة الاجتماعية كاملة، حيث يسعى مجرمو غسيل الأموال إلى نشر كافة أنواع التجارة التي تقدم أفضل مساعدة لهم، من أجل غسيل أموالهم بسهولة فيحرصون على نشر المخدرات بين الشباب وينتج عن ذلك تدمير في البيئة الأساسية للمجتمع.

خامساً ــ التوصيات:

1- أن ظاهرة غسيل الأموال أصبحت منتشرة بشكل كبير في جميع دول العالم النامية منها والمتقدمة، الأمر الذي حذا بالجميع إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة، واللازمة للحد من انتشار هذا الجريمة والبحث عن أحدث الأساليب لمكافحتها.

2- تبين من الدراسة أن لظاهرة غسيل الأموال اثراً سلبياً على الدخل القومي وتوزيعه، بالإضافة إلى أثرها في تفشي البطالة، وانتشار الأوبئة الاجتماعية والصحية في المجتمع وإلى انخفاض معدلات الادخار.

الخاتمة:

إن غسيل الأموال ليس مجرد جريمة تقنية معقدة، بل هو جريمة تخريبية تمس أمن الدول واستقرارها المجتمعي. إن تجفيف منابع المال القذر هو السبيل الوحيد لإضعاف شبكات الجريمة والفساد حول العالم. ولا يمكن تحقيق حماية حقيقية للاقتصاد والمجتمع إلا عبر شراكة ثلاثية الأبعاد تجمع بين:

تشريعات قانونية صارمة، تكنولوجيا مراقبة متطورة، وتنسيق دولي عابر للحدود يؤمن بأن الأمن المالي العالمي هو كلٌّ لا يتجزأ.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

أولاً: المراجع العربية (كتب وأبحاث أكاديمية)

1- أبو الوفا، أحمد (2021). الجوانب القانونية والاقتصادية لجريمة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة. (تم الاعتماد عليه في صياغة المحور التشريعي وآلية عمل وحدات التحريات).

2- الشافعي، محمد علي (2022). جرائم الظل: التداعيات الاجتماعية والسياسية للمال القذر في المجتمعات النامية، المجلة العربية للدراسات الأمنية. (تم الاعتماد عليه في رصد الفجوة الطبقية وتآكل قيم النزاهة).

3- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (2023). الدليل الاسترشادي الموحد للتدابير الوقائية ومبدأ "اعرف عميلك" في المصارف العربية، بيروت.

4- حسين طه، غسيل الأموال ظاهرة من ظواهر الفساد الإداري، بغداد ،2008 م.

6- صبحي أحمد جميل، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودو المصارف في مكافحتها، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني ،2016 م.

ثانياً: التقارير والمنظمات الدولية (المصادر الأساسية)

1- مجموعة العمل المالي الدولية (FATF): تقارير معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحسينات المستمرة على "التوصيات الأربعين".

2- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC): التقارير السنوية حول حجم تدفقات الأموال غير المشروعة وتأثير الظل الاقتصادي على الدول النامية.

3- صندوق النقد الدولي (IMF): أوراق عمل وتقارير حول "أثر غسيل الأموال على الاستقرار المالي الكلي وتشوه المؤشرات النقدية".

ثالثاً: المراجع الأجنبية (الأبحاث الاقتصادية والتقنية)

Lopez-de-Silanes, F. (2007 & ,.Chong, A). Money Laundering and its Regulation. (بحث منشور عبر البنك الدولي يوضح بالتفصيل أثر التهرب الضريبي وضعف الاستثمار الأجنبي بسبب غسيل الأموال).

Levi, M. (2020). Evaluating the Control of Money Laundering and Its Underlying Offences. Asian Journal of Criminology. (دراسة حول تشويه المؤشرات الاقتصادية الرسمية وأثر حركة السيولة المفاجئة).